المجلس التابع للأمم المتحدة اعتمد تقرير البلاد الثالث

الكويت : سنواصل جهودنا لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة

جنيف - «كونا» :وافق مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة بالإجماع أمس على اعتماد التقرير الدوري الثالث لملف دولة الكويت في حقوق الانسان.

وأكدت دولة الكويت امام المجلس ان اعتماد تقريرها بمثابة شهادة فخر وثقة في جهودها للاستمرار في الارتقاء بقضايا حقوق الانسان بمفهومها الشامل.

جاء ذلك في كلمة القاها مندوب دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف السفير جمال الغنيم أمام جلسة اعتماد التقرير الوطني الثالث لدولة الكويت ضمن آلية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة.

وقال السفير الغنيم «ان دولة الكويت تعبر عن تقديرها والاعتزاز بالدعم الكبير الذي حظيت به في عملية اعتماد تقريرها هذا اليوم والتي تمثل ثقة وشهادة دولية نعتز بها ونقدرها».

وقال ان دولة الكويت ستواصل الجهود لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة وفق منهجية متوازنة بين تحقيق أفضل النظم والممارسات في مجال حقوق الإنسان والحق في التنمية وبين الحفاظ على مبادئ ديننا الإسلامي الحنيف وقيم المجتمع الكويتي الأصيلة.»

وأكد «ان اعتماد هذا التقدير سيزيد من إصرارنا على تحقيق المزيد من النتائج والإنجازات في قضايا حقوق الانسان بمفهومها الشامل وبمختلف مجالاتها وتشعباتها».

وأضاف «إن إدراكنا بأننا لم نصل الى الطموح الذي نصبو ونطمح اليه في قضايا حقوق الانسان يدفعنا نحو المضي قدما في تحقيق المزيد من الخطوات والإنجازات».

منهجية متوازنة لتحقيق أفضل النظم والممارسات في هذا المجال من منطلق مبادئ ديننا الإسلامي الحنيف

وأشار الى إن «اعتماد المجلس اليوم لتقرير دولة الكويت الثالث يدفعنا للاهتمام لكافة الملاحظات والمداخلات البناءة والاستفادة أيضا من أفضل الممارسات الدولية». كما اكد السفير الغنيم ان التوصيات المقدمة ذات النقد الهادف والبناء ستدرس بعناية واهتمام مشيرا الى وجود قصور لدى البعض فيما يتعلق بفهم نص القوانين والتشريعات في دولة الكويت ودورها في الحفاظ على منظومة حقوق الانسان بمفهومها الأشمل.

وطالب المهتمين بالشأن الكويتي بضرورة دراسة القوانين والتشريعات الكويتية بدقة وموضوعية وبعيدا عن أية أجندات أو أهداف معينة لمعرفة الحقائق وتوضيحها.

وقال «اننا على يقين بأن من مصلحة منظمات المجتمع المدني العمل على تعزيز واحترام هيئات العدالة وضمان تنفيذ القانون والعمل على حفظ النظام والحرص على كفالة حقوق وحريات الآخرين وعدم التعرض لكرامة الآخرين أو التشهير بهم».

كما أشار السفير الغنيم الى أنه وفقا لنص الاعلام العالمي لحقوق الانسان لممارسة الحقوق والحريات فإن كل كويتي يتمتع بهذه الحقوق باستثناء القيود التي يقررها القانون فقط لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحرياته واحترامها ولتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة.

وأكد ان دولة الكويت تطبق ما ورد في بنود نصوص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والذي نص على إخضاع الحقوق لبعض القيود شريطة ان تكون محددة بنص القانون وهو ما هو قائم بدولة الكويت وذلك لحماية الأمن القومي وحماية النظام العام وحماية الآداب العامة واحترام حقوق الآخرين وسمعتهم وفق نص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وفي الوقت ذاته اكد السفير الغنيم ان أبواب الكويت كانت على الدوام وستبقى مفتوحة للآراء الموضوعية الهادفة نحو الدفع بقضايا حقوق الانسان ليس على الصعيد الوطني فحسب بل وأيضا على الصعيد الدولي.

وأضاف ان دولة الكويت تشدد على ان اختلاف القيم والثقافات والديانات لا يتعارض مع قضايا حقوق الانسان مع التأكيد في الوقت ذاته أيضا أن عالمية حقوق الانسان لا تعني بتاتا المس بالمعتقدات والقيم الدينية والثقافية للشعوب ولم يعد من الممكن للبعض ان يستمر في محاولات فرض قيمه وثقافته بحجة عالمية حقوق الانسان. كما لفت الى ان «محاولات فرض ثقافات معينة على المجتمعات في مسائل حقوق الانسان أمر ضرره على حقوق الانسان أكثر من نفعه لذا من الأهمية الحفاظ واستثمار هذا التنوع في حماية وتعزيز حقوق الانسان والاستمرار في احترام حق المجتمعات في تبني القيم الثقافية التي ترتئيها».

وأكد السفير الغنيم أن منهج دولة الكويت في مسائل حقوق الانسان هو منهج متكامل شامل للقضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وان جهود حماية حقوق الانسان في دولة الكويت تكشف عن حرصها على إرساء دعائم حمايتها على المستوى الوطني ودعم الجهود الاقليمية والدولية لتحقيق هذا الهدف.

وأوضح ان مبادرات دولة الكويت الانسانية الدولية واضحة للعيان وشهادة الأمم المتحدة للدور الانساني الكويتي هي شهادة فخر على جبين العمل الانساني الكويتي الذي يدرج تحت إطار دعم قضايا حقوق الانسان عالميا.

كما شدد على ان تعاون دولة الكويت مع آلية الاستعراض الدوري الشامل وتأييدها اليوم لمعظم التوصيات التي قدمت لها خلال عملية الاستعراض وحرصها على وضع تلك التوصيات موضع التنفيذ يعبر بوضوح عن ذلك الالتزام.

وقال إن دولة الكويت تقدر وتثمن عاليا آلية المراجعة الدورية الشاملة لحقوق الانسان ودورها في تطوير منظومة حقوق الانسان وهي فرصة ثمينة لمساعدة الدول على تحسين وتقوية وتعزي التزاماتها الناشئة عن القانون الدولي لحقوق الانسان.

جمال الغنيم

اعتماد التقرير سيزيد من إصرارنا على تحقيق المزيد من النتائج والإنجازات في قضايا حقوق الإنسان بمفهومها الشامل

وأضاف ان دولة الكويت على هذا الأساس تحرص دائما على التعاطي الايجابي مع هذه الآلية وتسعى إلى تسخير كافة الإمكانيات للتفاعل مع مخرجاتها انطلاقا من قناعتها الراسخة بأهمية العمل والتعاون مع الآليات الدولية والإقليمية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان. واشار إلى ان التوصيات التي تم رفضها تتعارض مع أحكام الدستور والشريعة الإسلامية كما ان بعضا منها احتوى على عناصر تتعارض مع الهوية الوطنية وقيم المجتمع وثقافته.

وأكد السفير الغنيم ان موضوع حقوق الإنسان قد انعكس على السياسة الخارجية لدولة الكويت من خلال المسارعة في تقديم المعونات الإنسانية والدعم المطلوب لكافة المتضررين في مختلف المناطق المنكوبة في العالم دون أي محددات جغرافية أو دينية أو عرقية.

ولفت الى ان الله سبحانه وتعالى قد انعم على دولة الكويت بالسلم والأمن والطمأنينة والرفاه الاقتصادي والاجتماعي وهو الأمر الذي جذب ويجذب العديد من الوافدين إلى العمل على أرض كويت الخير. وشرح انه في ظل ذلك الواقع الديمغرافي فإن قضايا حقوق الإنسان وإحترام حقوق الآخرين وسيادة حكم القانون وتعزيز واحترام هيئات العدالة وعدم التعرض لكرامات الآخرين وعدم ازدراء الأديان تعد من القضايا التي توليها دولة الكويت الأهمية القصوى.

كما أوضح السفير الغنيم أن «عالم ما بعد فيروس (كورونا المستجد - كوفيد 19) هو مختلف عن عالم ما قبل تلك الجائحة فهنالك استحقاقات كثيرة قد استجدت على صعيد قضايا حقوق الإنسان عالميا ومحليا ودولة الكويت تسعى جاهدة للتصدي لكافة الظواهر السلبية التي طفت على السطح نتيجة لتداعيات الجائحة». واكد انه «على الرغم من الجهود التي بذلتها دولة الكويت والإنجازات التي حققتها في مجال قضايا حقوق الإنسان على المستوى الوطني والدولي إلا أن طموحاتنا تدفعنا نحو مواصلة الجهود لتذليل كافة الصعوبات والعمل على الاستفادة من التجارب والخبرات الدولية».

وأضاف ان دولة الكويت تنظر الى هذا المحفل على انه فرصة للاستفادة من التجارب والملاحظات والآراء مع الاخذ بعين الاعتبار أن دولا عريقة ذات نهج وتاريخ طويل وحافل في الممارسة الديمقراطية والتعاطي مع قضايا حقوق الإنسان سبق وأن تعرضت للنقد داخل هذا المجلس على خلفية قضايا تتعلق بأوجه قصور في مجالات حقوق الإنسان.

يذكر ان آلية الاستعراض الدوري الشامل هو تقييم تخضع له جميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة كل اربع سنوات امام مجلس حقوق الانسان بهدف المساعدة في تحسين أوضاع حقوق الإنسان في العالم.

تتمات

الغانم

أضاف الغانم : «والأسبوع المقبل سيجري سموه فحوصاته الطبية الروتينية ، ونسأل العلي القدير أن يحفظه ويبقيه ذخرا للبلاد والعباد ، مع ولي عهده الأمين» .

[illegible]

وقد تجاوب المغردون الكويتيون والخليجيون على موقع «تويتر» مع تغريدة الرئيس الغانم ، وظهر أكثر من «هاشتاج» تم تخصيصه للدعاء لصاحب السمو الأمير ، وشهدت مشاركة آلاف التغريدات التي تبتهل إلى الله سبحانه بأن ينعم على أميرنا الغالي ووالدنا الحبيب بالصحة ، وأن يلبسه لباس العافية ، وأن يحفظه من كل سوء ومكروه ، وأن يطيل عمره في طاعته ، ويديمه ذخراً لشعبه الكويتي، وأمته العربية والإسلامية.

ومن بين هذه التغريدات «عسي ما تشوف شر سمو الامير الطيب الشيخ #صباح الأحمد ندعو الله العلي القدير» ، و»نسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يلبس سمو الأمير #صباح الاحمد لباس الصحة والعافية» ، و» نسأل الله الكريم رب العرش العظيم ، أن يشافي سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح ويلبسه ثوب الصحة والعافية .اللهم رب الناس ، أذهب البأس واشف أنت الشافي ، لا شِفاء إلا شفاؤك ، شِفاء لا يغادر سقما»

الحربي

«2020 - 2021» ، والذي يبدأ يوم الأحد الموافق 4 أكتوبر المقبل «عن بعد» بعد تعديل المنهج.

جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي لوزير التربية ، عقب الاجتماع الحكومي الذي عقد أمس الخميس برئاسة سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء ، في إطار متابعة تداعيات الجائحة واستعرض خلاله آلية وخطط وزارتي التربية والتعليم العالي ، بشأن العام الدراسي في جميع مراحل التعليم.

وقال الحربي إن تقرر أيضا اعتماد نقل الطلبة في مراحل رياض الأطفال والابتدائي والمتوسط ، إلى الصف الذي يليه ، في حين تم اعتماد آلية نقل طلبة الصفين ال10 وال11 إلى الصف الذي يليه ، على أن يحق لكل طالب ليس لديه درجة نتيجة الغياب دخول اختبارات الدور الثاني.

وأوضح أنه فيما يتعلق بالمرحلة الثانوية تقرر تعديل المعدل التراكمي للعام الدراسي الحالي فقط ، وترحيل جزء منه إلى العام المقبل ليصبح الصف االحادي عشر «25 في المئة» والصف الثاني عشر «80 في المئة».

أضاف أنه سيسمح لمن يرغب في تحسين المعدل بإعادة السنة الدراسية ، ولا تحتسب من ضمن سنوات البقاء ، لافتا إلى أنه سيتم عقد اختبارات خاصة لتعليم الكبار «المنازل» .

وأفاد بأنه في ما يتعلق بالصف الثاني عشر ، فقد تم تحديد الفترة الزمنية المتبقية من الفصل الدراسي الثاني من العام الحالي «2019 - 2020» بستة أسابيع ، مبينا أنه تم تعديل المناهج بما يوافق الفترة الدراسية المستكملة والمقرر عقدها في الفترة ما بين 9 أغسطس و 17 سبتمبر المقبلين ، وذلك عبر التعليم الإلكتروني «عن بعد».

وذكر الحربي أن تقييم المتعلمين سيكون أسبوعيا عبر التفاعل والأنشطة والخبرات التعليمية والحضور على البوابة الإلكترونية ، على أن يتم رفع تقارير في هذا الخصوص.

ولفت إلى أنه «لن تكون هناك اختبارات تحريرية مباشرة» ، على أن يطبق كل ما سبق على مدار التعليم العام والخاص ومدارس التربية الخاصة التي تطبق منهج التعليم العالي.

وفي ما يتعلق بالمرحلة الجامعية ، قال الحربي إنه تقرر استئناف المدة المتبقية من الفصل الجامعي الثاني للعام الحالي «2019 - 2020» ، في الفترة من 9 أغسطس إلى 6 أكتوبر المقبلين بنظام التعليم «عن بعد» والفصل الصيفي في الفترة من 11 أكتوبر إلى 17 نوفمبر المقبلين.

وذكر أن العام الجامعي المقبل «2020 - 2021» سينطلق في 29 نوفمبر 2020 ، ويستمر حتى 17 مارس 2021 على أن يبدأ الفصل الثاني في 28 مارس 2021 ويستمر حتى 13 يوليو من العام نفسه والفصل الصيفي في الفترة من 1 أغسطس إلى 21 سبتمبر 2021.

وفي ما يخص الفصل الثاني من العام الحالي لمنتسبي الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ، قال الحربي إنه سيستأنف في التاسع من أغسطس حتى الثامن من أكتوبر المقبلين «عن بعد» ، أما الفصل الصيفي فينطلق في 18 أكتوبر وينتهي في 3 ديسمبر المقبلين «عن بعد» .

وأشار الحربي إلى أن الفصل الأول من العام المقبل «2020 - 2021» لهيئة التطبيقي والتدريب ، ينطلق في 13 ديسمبر 2020 وينتهي في الأول من أبريل 2021 ، مبينا أن الفصل الثاني يبدأ في 11 أبريل وينتهي في الخامس من أغسطس 2021 ، على أن يكون الفصل الصيفي في الفترة من 15 أغسطس حتى 2 أكتوبر 2021.

من جهة أخرى أكد وزير التربية ، ردا على سؤال لقناة الصباح ، أن المنصة التعليمية الإلكترونية حققت أهدافها المرجوة ، من خلال تدريب المعلمين والمتعلمين ، وإدماج المناهج الدراسية بها ، وإدخال نحو 81 ألف سؤال إليها ، موضحا أن ما تعرضت له من خلل تم إصلاحه بالاستعانة بأساتذة جامعة الكويت .

المزرم

المستجدات الصحية ، وبناء عليه ترفع توصيتها إلى مجلس الوزراء حول الانتقال من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة من الخطة ، التي تتكون من خمس مراحل ومدة كل مرحلة منها ثلاثة أسابيع».

وحول بيان وزارة الصحة الذي دعا المواطنين إلى عدم الاستعجال بالسفر في الوقت الراهن ، قال المزرم إن «دعوة وزارة الصحة للمواطنين بعدم مغادرة الكويت جاءت إجراء احترازيا بالنظر إلى أن فيروس كورونا منتشر في جميع دول العالم».

وذكر أن الفيروس مازال موجودا ولم يختف ولم ينحسر ، وما زالت هناك العديد من الدول التي تعاني الارتفاع الكبير في حالات الإصابة اليومية لديها بكورونا ، «وجميعنا لاحظ كيف أن بعض الدول اتخذت قرارا سريعا بالانفتاح والعودة إلى الحياة الطبيعية دون تدرج مما أدى إلى ارتفاع حالات الإصابة بالفيروس».

وشدد الناطق الرسمي باسم الحكومة على أن وزارة الصحة تأخذ بعين الاعتبار ما تعانيه دول العالم من خطورة انتشار مرض «كوفيد19-» .

الكويت وفرنسا

تجاه مجمل ملفاتها ، بالإضافة إلى مناقشة آليات التعاون المشترك في سياق مواجهة تداعيات جائحة «كورونا» ، علاوة على بحث آخر المستجدات المتعلقة بالجهود الدولية الرامية نحو إيجاد حل للأزمات في المنطقة.

وأشاد الوزير الناصر بما يشهده التعاون الثنائي بين دولة الكويت والجمهورية الفرنسية ، من ازدهار وتقدم مستمر في مختلف المجالات ، منوها كذلك بما توصل إليه التعاون المشترك بين البلدين الصديقين في كل المحافل الدولية.

من جهته أعرب وزير الخارجية الفرنسي عن تطلعه الى استمرار نسق التعاون المتين القائم بين البلدين الصديقين ، في مختلف المجالات وعلى كل المستويات ، مشيدا بحكمة دولة الكويت واتزان سياستها الخارجية ، وبالجهود التي تقوم بها في ترسيخ دعائم حفظ الأمن والسلم في المنطقة.

وزير الصحة

وقال مقرر اللجنة العليا لإعادة تشغيل الرحلات التجارية سعد العتيبي ، إن الاجتماع بحث المراحل النهائية لتطبيق الإجراءات والاشتراطات الصحية الواجب اتباعها لتنفيذ قرار مجلس الوزراء بهذا الشأن.

أضاف العتيبي أن «اللجنة العليا» استعرضت برئاسة رئيس الإدارة العامة للطيران المدني الشيخ سلمان الحمود الصباح ، الدليل الإرشادي لبدء التشغيل التجاري في ضوء جائحة «كورونا» .

وأوضح أن اللجنة قدمت عرضا مرئيا لوزير الصحة يتضمن الاستعدادات التي تم إنجازها خلال الأيام الماضية في مباني مطار الكويت الدولي ، كما تضمن الاستعدادات النهائية والتجهيزات لتشغيل الرحلات التجارية وفق الاشتراطات الصحية المطلوبة لسفر آمن للقادمين والمغادرين.

الفضل

المسؤولين المحالين للنيابة الى مواقعهم والتجديد لهم ، يضر بالموظفين الشرفاء الذين اتاحوا المعلومة من منطلق خوفهم على اموال البلد ، وكانوا سببا رئيسيا وشهودا في كشف عمليات الهدر والشبهات التي طالت الجهة التي يعملون فيها.

وشدد على انه « لا يستقيم ابدا عودة او التجديد لأي مسؤول تمت احالته للتحقيق «، مشيرا الى ان هناك مسؤولا في الأمانة العامة للأوقاف تم ايقافه عن العمل وأحيل الى النيابة من قبل هيئة مكافحة الفساد ، ومن غير المقبول ان يعود الى عمله ، لاسيما ان مدته منتهية.

واعتبر الفضل ان ابقاء هذا الأمر بشكل رمادي وعدم اتخاذ اي قرار بشأنه ،امر يدين الحكومة وينافي مسلكها منذ بداية تشكيلها ، محملا الحكومة مسؤولية هذا الأمر.

وقال ان هذه الحكومة ورئيسها لهم مواقف مميزة في مكافحة الفساد ، خاصة بعد ان رأينا اسماء كبيره تحال الى النيابة العامة ، وعدم وجود اي عائق امام إحالة أي إسم أو مسمى أو مركز سواء نواب أو وزراء أومسؤولين أمنيين وغيرهم ، مؤكدا ان هذا امر ايجابي ويعزز فكرة ان الحكومة تحارب الفساد.

واشار الى ان رئيس الحكومة مشهود له من اعلى المستويات في الدولة ،مؤكدا انه رجل ثوبه نظيف ويحارب الفساد والجميع يشهد له في ذلك.

العتيبي

السمعة والمقدم من النائب راكان النصف.

واعتبر العتيبي موافقة اللجنة على المقترح «بثلاثة أصوات مقابل صوتين» ، أمرا سياسيا وبعيدا عن الحصافة القانونية والدستورية ، لاسيما فيما يتعلق بتوقيته والدفع بالمقترح الذي أدرج على جدول أعمال اللجنة بعد إحالته بدقائق دون ان يأخذ صفة الاستعجال.

أضاف أن الانتخابات الفرعية تم تجريمها بقانون ، بجانب أن المحكمة الدستورية أصدرت تفسيرا لهذا القانون وقالت كلمتها الفاصلة والأمر لا يحتاج إلى قوانين إضافية فكيف يتم تجريم المجرم.

ولفت العتيبي إلى أن هذه المقترحات وغيرها موجهة ضد أبناء القبائل ، وعلى المشرع أن يراعي النواحي والعادات الاجتماعية ، ويفرق بين التزكية والتشاورية وبين الفرعيات بمفهومها القانوني ، ولا يقفز بأدواته التشريعية لسن قوانين تفرق المجتمع وتشتت وحدته في وقت نحن أحوج إليه للتكاتف والتعاضد.

وقال إنه كان من الأولى أن يتفق النواب قبل فض الفصل التشريعي ، ويتعاونوا فيما بينهم لتبني أجندة تشريعية للانتهاء من حزمة من القوانين الهامة والمتعلقة بالحريات والبنى التحتية ، وكذلك المقترحات الشعبية والأخرى المتعلقة بالإسكان وبناء المستشفيات وتطوير المدن ، بدلا من الالتفات إلى أمور تم الانتهاء منها بالفعل بقوانين الكل يدركها.

السيسي

باسم الرئاسة المصرية السفير بسام راضي في بيان ، ان ذلك جاء خلال لقاء الرئيس السيسي أمس الخميس ، بمشايخ واعيان القبائل الليبية الممثلة لأطياف الشعب الليبي بكافة ربوع البلاد والذي عقد تحت شعار «مصر وليبيا... شعب واحد... مصير واحد».

أضاف ان الرئيس السيسي اكد ان الهدف الاساسي للجهود المصرية على كافة المستويات تجاه ليبيا ، هو تفعيل الارادة الحرة للشعب الليبي من اجل مستقبل افضل لبلاده وللأجيال القادمة من أبنائه.

واشار الى ان الرئيس السيسي اوضح ان الخطوط الحمراء التي اعلنها من قبل ، هي بالاساس دعوة للسلام وانهاء الصراع في ليبيا.

وذكر المتحدث الرسمي ان مشايخ واعيان القبائل الليبية اعربوا عن كامل تفويضهم للرئيس السيسي والقوات المسلحة المصرية ، للتدخل لحماية السيادة الليبية ، واتخاذ كل الاجراءات لتأمين مصالح الامن القومي لليبيا ومصر ، ومواجهة التحديات المشتركة وذلك ترسيخا لدعوة مجلس النواب الليبي لمصر للتدخل لحماية الشعب الليبي والحفاظ على وحدة وسلامة اراضي بلاده.